برامج الاقتصاد غير الرسمي وتاثيره علي التخطيط للتنمية المستدامة

د. مروة احمد نبيل–مدرس بقسم الاقتصاد

بالمعهد العالي الدولي للغات والترجمة– قسم تجارة باللغة الانجليزية .I.C.L

ملخص البحث:

تهدف **الدراسة**–الي تحديد احتياجات العاملين بالقطاع غير الرسمي والمساهمة النظرية في وضع استراتيجيات تدمج الاقتصاد غير الرسمي كمتغير في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك وضع مؤشرات تعمل علي زيادة مساهمة القطاع غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة وتحديد المعوقات التي تؤثر علي الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي علي تحقيق التنمية المستدامة واخيرا التوصل الي مقترحات او سياسات تفيد النهوض بالقطاع غير الرسمي. وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع البحث وجود علاقة ارتباطية قوية بين متغيرات الدراسة وظهرت تلك العلاقة جلية في المصفوفة الارتباطية لمتغيرات الدراسة بالاستبيان المطبق على القيادات الرسمية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها وهذا يحقق صحة الفرض الثاني ويؤكد العلاقة بين متغيرات الدراسة واتفاق مجتمع البحث في العديد من الاستجابات التي تؤكد الترابط بين متغيرات الدراسة من خلال عرض لأوجه الاتفاق والاختلاف بين استجابات الوحدات الأساسية وغير الأساسية. وقد اتفاقت القيادات الرسمية مع القيادات الطبيعية في تحديد أهم العوامل التي أدت لظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وكانت مرتبة كالآتي: ارتفاع معدلات البطالة.،انتشار معدلات الفقر ،انخفاض أجور الموظفين ، الارتفاع المستمر في أسعار السلع. ويستنبط من ذلك أن هناك مجموعة من الضغوط والعوامل التي أدت لظهور الاقتصاد غير الرسمي كنتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة وتأثيره على سوق العمل وعلى المواطن البسيط.

Informal economy programs and their impact on sustainable development planning

Dr.. Marwa Ahmed Nabil – Lecturer at the Department of Economics

Higher Institute of Languages and Translation – Department of Commerce in English I.C.L.

ABSTRACT:

The study aims at identifying the needs of workers in the informal sector and theoretical contribution in developing strategies that integrate the informal economy as a variable in the achievement of sustainable development as well as developing indicators that increase the contribution of the informal sector to achieve sustainable development and identify the obstacles that affect the informal economy and thus achieve development And finally to come up with proposals or policies that would benefit the advancement of the informal sector. The results of the field study of the research community showed a strong correlation between variables The relationship between the variables of the study and the research community agreement in many of the responses that confirm the correlation between the variables of the study through the presentation of the terms of agreement and the difference between the study variables and the agreement of the research society in the questionnaire of the variables of the study in the questionnaire applied to the official leaders at the levels of significance, Responses of basic and non-core units. The official leaders agreed with the natural leaders to identify the most important factors that led to the emergence of informal economic activities and were ranked as follows: high unemployment rates, widespread poverty rates, low wages of employees, and continuous rise in commodity prices. It follows from this that there is a set of The pressures and factors that led to the emergence of the informal economy as a result of the successive political, economic, social and cultural changes and its impact on the labor market and the simple citizen.

برامج الاقتصاد غير الرسمي وتاثيره علي التخطيط للتنمية المستدامة

د. مروة احمد نبيل–مدرس بقسم الاقتصاد

بالمعهد العالي الدولي للغات والترجمة– قسم تجارة باللغة الانجليزية .I.C.L

اولا :مقدمة

إن التنمية المستدامة هدف يصبو إليه المجتمع العالمي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية سعياً لإشباع حاجات الفقراء والتصدي للمشكلات التي تواجه الشعوب محلياً وعالمياً.

وقد يرجع تعثر خطط التنمية التي قامت بها الحكومات مؤخراً لانفصال المخطط عن نبض الشارع واحتياجات المواطن البسيط ، علي الرغم من ذلك فإن التخفيف من حدة البطالة والفقر والقضاء عليها نهائياً لا يمكن أن يتحقق نتيجة الحد من دور الدولة بل علي العكس تماماً ، فالحد من دور الدولة في ظل النظام الرأسمالي يتطلب بالضرورة تقوية دور الدولة في المجال الاجتماعي والتوعية بأهمية مشاركة العنصر البشري في تحديد الاحتياجات وحصر الموارد وتفعيل المشاركة في جميع مراحل التخطيط في إطار سياسة الدولة الاسترشادية ، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الشائكة متعددة الأوجه كالاقتصاد غير الرسمي وما يعكسه علي ميزانية الدولة ، في حين يراه المواطن البسيط أنه الحل الوحيد للبطالة ولرفع مستوي معيشة محدودي الدخل عندما عجز الاقتصاد الرسمي عن إيجاد حل جذري للبطالة ووقف مغلول الأيدي أمام إشباع حاجات الفقراء ومشكلات محدودي الدخل .

ثانيا :الدراسات السابقة:

بالرغم من اختلاف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بين الدول ، وكذلك اختلاف الظروف المحلية والخارجية إلا ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي توجد بنسب مختلفة في معظم دول العالم المتقدم منها والنامي علي حد سواء ، واستناداً إلي بعض الدراسات التي أكدت أهمية إلقاء الضوء علي هذه الظاهرة والتعرف علي أسبابها محاولين استثمارها لدعم عجلة التنمية المستدامة ومن هذه الدراسات .

١- دراسة:منال حسين عبد الرازق[١] عام ٢٠١٠م حيث قامت بالبحث عن معوقات التحول من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى سواء من ناحية البيئه التنظيمية أو القانونية أو من ناحية السياسات العامة المتبعة فى هذا الشأن وذلك من وجهة نظر أصحاب المنشآت غير الرسمية مع التركيز على العوامل التى تمنع هؤلاء من التحول اجباريا أو طوعياً الى القطاع الرسمي .وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في بيان ماهو الاقتصاد غير الرسمي واختلفت الدراسة الحالية في تحديد دور الاقتصاد غير الرسمي واثره علي التنمية المستدامة.

٢- دراسة Keating,John [٢]عام ٢٠١٣ ، وقد اعتمدت علي تحليل ثلاث وجهات نظر مختلفة للاقتصاد الخفي والسبب في ظهور هذا النوع من الاقتصاد حيث ركزت وجهه النظر الأولي علي السبب الرئيسي وراء زيادة حجم الاقتصاد الخفي بتركيا وأثبتت من خلال المسح الذي قام به أن الأسلوب التنموي المتبع بتركيا والمعتمد علي العشوائية أحد الأسباب الرئيسية لظهوره منذ عام ١٩٦٥ كما اعتمدت وجهة النظر الثانية علي دراسة إطار النموذج التنموي المختلف في تسع دول تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحري أسباب ظهور الاقتصاد الخفي ووجود السبب الرئيسي في ظهور هذا النوع من الاقتصاد في التسع دول هو الفساد أما وجهة النظر الثالثة فاعتمدت علي مناقشة الإحصاءات الرسمية المشوهة لتفسير السبب ونتج عن تلك المناقشات السبب الرئيسي وهو الخطأ في الإحصائيات التي تؤثر علي الناتج القومي بالإضافة للمخلفات الإدارية والسياسية بوجود أنشطة بير السلم التي لا توضع في الحسبان.وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تعريف الاقتصاد الخفي وبيان اثارة واختلفت عنها في بيان ماهي المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامه بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي.

٣- دراسة Bruno.Lautier[٣]، : عام ٢٠١٤م وفيها قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وقد اوضح نوعية العلاقة الموجودة الاقتصاد غير الرسمي والدولة. وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن

يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار .وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في تحديد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والدولة واختلفت في بيان اثر ذلك علي تحقيق التنمية المستدامة.

٤- دراسة محمد كنفوش[٤]: عام ٢٠١٥م، وكان من أهم النتائج التي توصل اليها أن الاقتصاد الخفي وما يخلفه من اختلالات على المستوى الاجتماعي وتشوهات على المستوى الاقتصادي وتقهقر على المستوى الثقافي، يعتبر العدو الأول للتنمية المستديمة، و أن وجود أحدهماُ يلغي الآخر.وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في تحديد تاثير الاقتصاد الخفي علي تحقيق التنمية المستدامة واختلفت الدراسة في بيان المعوقات التي تحول دون تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مصر.

٥- دراسة جابر محمد عبد الجواد[٥]:عام ٢٠١٥م،وقد توصلت إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي وتقدير انشطته غير المشروعة في مصر وكذلك تقدير حجم عمليات غسيل الأموال القذرة المتولدة عن الجريمة والأنشطة غير المشروعة للاقتصاد الخفي وتقدير أثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وسوق الأوراق المالية وتم تحديد كيفية مواجهة هذه الظاهرة لتجنب أثارها السلبية على النمو الاقتصادي والرفاهية بما يؤدى إلى تعظيم العائد من الجهود المبذولة ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وبرامج مكافحة غسيل الأموال على مستوى العالم لتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في مصر وعرفت الدراسه إن حجم الاقتصاد الخفي في مصر غير مستقر وأثاره ليست سلبية فقط بل له أثار إيجابية على العمالة في الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا والباعة الجائلين وغيرها من الأنشطة المشروعة.وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في بيان اثار الاقتصاد غير الرسمي علي النمو الاقتصادي واختلفت معها في بيان اثر ذلك علي التنمية المستدامة.

٦- دراسة Browne.Katherine [٦] عام ٢٠١٦م وقد ركز علي وجهه نظر جديدة للاقتصاد غير الرسمي حيث لفت نظر المطورين إلي أن هذا النوع من الاقتصاد يعتبر طوق النجاة للفقراء محدودي الدخل حيث يوفر لهم السلع والخدمات بأسعار رخيصة تتناسب مع دخولهم، والغريب أن الدراسة توصلت إلي أن الاستفادة لم تكن قاصرة علي الفقراء فحسب وإنما تمتد للطبقات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة حيث أنها تشارك بشكل ملحوظ في الأنشطة التابعة للاقتصاد غير الرسمي وعلاوة علي منافسة الفقراء في الحصول علي السلع والخدمات بأسعار رخيصة لتوفير النفقات ، وهناك منافع عملية ونظرية للاقتصاد غير الرسمي حيث أنه اقتصاد مرن يحقق نتائج سريعة بل ويسهم بشكل غير مباشر في التنمية بالرغم من أنه غير مصرح به ومطارد قانونياً.وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في بيان تاثير الاقتصاد غير الرسمي علي زيادة الدخل واختلفت في تحديد المعوقات المؤثرة علي النمو الاقتصادي علي الدولة واثر ذلك علي الاجيال القادمة.

٧- دراسة [٧] .Goodwenعام ٢٠١٧م وقد عالجت الدراسة بشكل تفصيلي مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي وبمفهومه المستدام، وقسمت الدراسة رأس المال لأغراض التنمية المستديمة إلى خمسة أنواع، باعتبار مخزون رأس المال هو الأرضية الصلبة التي تستند إليها عملية التنمية المستديمة وبينت الدراسة أهمية تلك الأنواع ودورها في التنمية.وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في بيان اثر راس المال علي التنمية المستدامة واختلفت في بيان معوقات نقص الدخول علي تحقيق التنمية.

٨- دراسة Fitzmaurice [٨] عام ٢٠١٨م ولقد استهدفت هذه الدراسة تأثير السوق علي نمو الحكومات اقتصادياً وما تواجهه من مشكلات مع المنتجين والمستهلكين تضطرهم لتحويل الأنشطة الاقتصادية إلي السوق السوداء بعيداً عن تعقيدات النظم الرسمية حيث يجد المخططين صعوبة في ذلك بسبب التكاليف المفرطة في تشغيل هؤلاء المنتجين وفقاً للنظم الاستبدادية من الحكومات لذا شجع النظام العالمي في ظل حقوق الملكية

بعض البلدان التي تحترم حقوق الملكية في اتباع الاقتصاد غير الرسمي وشجع المنتجين للمرة الأولي لدخول السوق دون حساب لتكاليف المال والوقت محققين نجاحات مؤكدة.وقد اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تحديد تاثير السوق اقتصاديا علي الدولة واختلفت معها في تحديد تاثير الاقتصاد غير الرسمي علي تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا :مشكلة الدراسة:

تهدف التنمية المستدامة الي تحقيق ثلاثة ابعاد في المجتمع وهي:البعد الاجتماعي ، البعد الاقتصادي ، البعد البيئي وتسعي من خلال ذلك الي دعم الاساليب الاقتصادية المختلفة والتي منها اسلوب التكلفة والعائد في الاقتصاد بصفة عامة وفي الاقتصاد غير الرسمي بصفة خاصة.

ولقد اكدت الادبيات المرتبطة بموضوع الدراسة علي ذلك كما دعمت نتائج الدراسات السابقة هذا الاتجاه حيث اكدت علي انه قد يكون للتنمية المستدامة اسهامات متعددة في دعم اساليب التعامل في الاقتصاد غير الرسمي ويستخدم التخطيط غير الرسمي العديد من الاساليب التي تساعده علي تحقيق اهدافه ،كما تواجهه العديد من المعوقات ،المشكلات التي يمكن ان تحول دون تحقيق اهدافه والتي يمكن ان تؤثر علي مساهمته في تحقيق التخطيط للتنمية المستدامة .

ومن هنا تسعي هذه الدراسة الي تحديد برامج الاقتصاد غير الرسمي التي يمكن ان تؤثر في التخطيط للتنمية المستدامة والتي بالتالي يمكن ان تؤثر علي تحقيق اهدافها ومواجهه المعوقات التي يمكن ان تواجهها.

رابعا: أهداف الدراسة –:

تهدف الدراسة الراهنة إلي تحقيق الأهداف التالية..

١. تحديد احتياجات العاملين بالقطاع غير الرسمي.

٢. المساهمة النظرية في وضع استراتيجيات تدمج الاقتصاد غير الرسمي كمتغير في تحقيق التنمية المستدامة.

٣. وضع مؤشرات تعمل علي زيادة مساهمة القطاع غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة.

٤. تحديد المعوقات التي تؤثر علي الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي علي تحقيق التنمية المستدامة

٥. التوصل الي مقترحات او سياسات تفيد النهوض بالقطاع غير الرسمي.

خامسا: أهميه الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناوله فيما يلي:

١. ان الاقتصاد غير الرسمي اصبح من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه نحو التنمية المستدامة،

٢. بيان تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط لتنمية المستدامة من خلال تحليل لمختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة.

٣. التعرف علي المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي وتاثير ذلك علي التنمية المستدامة ومن ثم كيفية مواجهه هذه المعوقات.

سادسا : فروض الدراسة.

الفرض الأول : توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين الخصائص الديموجرافية لوحدات مجتمع البحث وتحديد اساليب الاقتصاد غير الرسمي كمتغيرفى التخطيط للتنمية المستدامة .

الفرض الثاني:- توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة معنوية بين ممارسة الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق التخطيط للتنمية المستدامة في مجتمع الدراسة من خلال المتغيرات التالية :-

(١) الاقتصاد غير الرسمي وتوفير فرص عمل جديدة .

(٢) الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الدخل .

واعتمدت الباحثة عند صياغة تلك الفروض على محاولة استكمال ما حققته الدراسات السابقة من إشارة لأهمية دراسة الاقتصاد غير الرسمي كأحد آليات الفقراء وضرورة تحديد ملامحه كمتغير في التخطيط للتنمية المستدامة

سابعا: مفاهيم الدراسة :

١ – مفهوم البرامج:

تعرف البرامج اصطلاحيا بانها كل شئ تقوم به الجماعة مادام يعمل علي تحقيق حاجتها ورغباتها في حدود ونظم المؤسسة وقيم المجتمع وثقافته[٩] (كرم محمد الجندي ٢٠٠٩،ص :٥٠)كما يعرف بانه مفهوم يتضمن العلاقات والخبرات التي توضع لتقابل احتياجات الافراد.

وبناءا علي ما سبق فان التعريف الاجرائي لمفهوم البرامج والذي يتفق مع الدراسة الحاليه هو :

a) البرامج يتم وضعها وتصميمها من قبل المسؤلين الرسميين او هيئات منظمه.

b) البرامج تحتوي نقاط محدده يتم السير عليها لانجاز الهدف المنشود وهو النهوض بالقطاع غير الرسمي.

c) يتم ادارة البرامج وفقا لمبادئ واسس متعلقة بالهدف الرئيسئ الذي تم وضع البرنامج من اجله.

d) قد يكون تنفيذ البرنامج علي المستوي المحلي او القومي او الاثنان معا.

e) ينتج عن تنفيذ البرنامج تحقيق اهداف خاصة او عامة للمجتمع لكن وفقا لاهداف البرنامج الاصلية.

f) تم تحديد البرامج في توفير فرص عمل جديدة ،زيادة الدخل.

٢- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يقصد به كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والذي تقوم الحكومة بظبطه .وهذه النشاطات الاقتصادية لا تخضع للضرائب ولا يتم مراقبتها من قبل الحكومة حيث لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي .وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالدول النامية إلا أن كل الأنظمة الاقتصادية على اختلافها تحتوي على اقتصاد غير رسمي .ويعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها بالاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج ...إلخ شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) و مكتب العمل الدولي (BIT) والبنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة و درجة خطورتها و كيفية معالجتها .. ومن الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع إذ تتراوح نسبها ما بين ٤٠ % الى ٦٠% من الناتج الداخلي الخام وفي مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في شهر يوليو ٢٠١٢ خرج ببعض من القوانين التي تدعو فيها تلبية احتياجات العمال والقطاعات الاقتصادية من الاقتصاد غير الرسمي من شانه التركيز على خطة متكاملة لتعزيز العمل الشريف وايضا وضحت منظمة العمل الدولية اليات البناء حيث تطرقت الى مجموعة من الامثلة من السياسات الناجحة بشان الاهداف الاستراتيجية الاربعة في مناطق مختلفة ودعت منظمة العمل الدولية الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات العاجلة لمساعدة الشباب في هذه المنطقة وذلك من اجل انقاذ الشباب للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد رسمي.

وبناءا علي ما سبق فان التعريف الاجرائي لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي والذي يتفق مع الدراسة الحاليه هو :

a) يضم عدد هائل من الباعة الجائلين اصحاب العربات وغير المؤمن عليهم.

b) يقوم بمتابعته والمساعدة علي تنفيذه قادة رسميين من اعضاء المجلس المحلي.

c) يهدف الي النهوض بالباعة الجائلين من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة دخلهم.

d) يحتاج الي برامج تساعده علي تحقيق اهدافه.

٣- مفهوم التنمية المستدامة:

التعريف المادي للتنمية المستدامة

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية .

التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها."

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو

تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها."

أبعاد التنمية المستدامة

والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية

وقد تم تحديد ثلاث سمات أساسية للتنمية المستدامة:

١. إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي.

٢. التنمية المستدامة توجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي تسعى للحد من الفقر.

وبناءا علي ما سبق فان التعريف الاجرائي لمفهوم التنميه المستدامة والذي يتفق مع الدراسة الحاليه هو :

a) تقوم علي الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

b) تتمثل في ثلاث ابعاد رئيسه وهم البعدالاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.

c) تقوم لخدمه الطبقات الاكثر فقرا والتي منها الباعة الجائلين.

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة :-

نوع الدراسة : (وصفية تحليلية) :-

حيث تستهدف الدراسة الوصفية تقرير خصائص الظاهرة وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها[١٠] (Babbie Earel :2012.p:84) وهذا لايتحقق إلا بوصف وتحليل احتياجات المواطن البسيط وما تحتاج إليه دراستنا حيث أن الاقتصاد غير الرسمي كأحد آليات الفقراء يحتاج لدراسات علمية تحدد معالمه وأسبابه وكيفية استثماره في التنمية المستدامه. وتلك هي المبررات لاختيار الدراسة الوصفية لتحقيق أهداف الدراسة.

منهج الدراسة :-

يقصد بالمنهج إطار عام أو أسلوب رئيسي للعمل يستهدف تحقيق أهداف استراتيجية مرتبطة بالموضوع أو الظاهرة أو الموقف محل الدراسة .والمنهج هنا هو دراسة الحالة "Case study" حيث أن دراسة الحالة منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها ،بحيث يمكن رسم صورة كلية ويمكن أن تكون الوحدة موضوع الدراسة .

أما بالنسبة للوحدات غير الأساسية التي تكمل المعرفة والتشخيص الكمي والنوعي لأداء وحدة الدراسة الأساسية في مجتمع الدراسة وهى:-

القيادات الرسمية من أعضاء المجلس الشعبي المحلى

مجالات الدراسة :-

يعد تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الهامة ولقد اتفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية وهى المجال الجغرافي والمجال البشرى والمجال الزمني[١١] (محمد شفيق٢٠١٦م، ص:٢٠٢) .

١- **المجال الجغرافي :- ويقصد به النطاق المكاني لاجراء الدراسة.**

*** حدود المجتمع البورسعيدي بالنسبة لغيره من المجتمعات المجاورة .**

حظيت مدينة بورسعيد نتيجة لموقعها الجغرافي بمزايا عديدة فهي مدينة تطل على المدخل الشمالي لقناه السويس والمطلة على البحر المتوسط وبحيرة المنزلة.

٢- **المجال البشرى:يتضمن جمهور البحث وهم:**

وحدات أساسية تتمثل في :-.

- الباعة الجائلين أصحاب العربات أو الفرش في مكان بإحدى الشوارع الرئيسية بمدينة بورسعيد (الثلاثيني –التجاري –الحميدى).
- الباعة الجائلين غير المؤمن عليهم ومطاردين من شرطة المرافق أو الحي.
- البائع الحاصل على درجة علمية ويعانى من البطالة (ليس لديه فرصة للعمل بالقطاع العام أو الخاص).
- البائع الذي يتاجر في(المنسوجات –الملابس –الصيني) .
- البائع الذي يعمل صباحاً بالحكومة أو القطاع الخاص ودخله لا يكفى لإشباع حاجاته الأساسية نظراً لارتفاع الأسعار المستمر .
- وبلغ عدد مفردات العينه ٣٠ مفرده.

وحدات غير أساسية (مكملة)تتمثل في:-

- القادة الرسميون في أجهزه الحكم المحلى. وبلغ عدد مفردات العينه ١٠٠ مفرده

٣- **المجال الزمني** :- فترة جمع البيانات المتوقعة للدراسة .

وصف مجتمع الدراسة:-

اهتمت الدراسة بالقطاع غير الرسمي وهو قطاع عشوائي يشتمل على أنشطة غير مسجلة وغير مرخصة لا تدخل تحت حصر وتتدرج تحت مفهوم اقتصاد الظل وتعمل عكس الدورة الاقتصادية وتزيد أهميتها في أوقات الكساد والركود ويستوعب ما يزيد عن ٥٠ % من نسبة البطالة في المجتمع[١٢] (محمد سيد احمد عبد القادر). اما الباعة الجائلون فهم إحدى الفئات

المهمشة مهدرة الحقوق تهدد طوال الوقت من الضرائب وشرطة المرافق وغيرها مما يجعلها لاتشعر بالاستقرار[١٣](ايرين تنكر٢٠٠٦م).

وهناك نصوص قانونية تنظم عمل هذه الفئة بالقانون رقم (٣٣) لسنة١٩٥٧م المعدل بالقانون رقم (١٧٤) لسنة١٩٨١م في شأن الباعة الجائلين[١٤](محمد سليمان إبراهيم ٢٠١٣م) وتم تنفيذه لبائعي الأطعمة فقط وتم تعديله بعدة قرارات:-

- الفرار رقم ١٠٠٧ لسنة١٩٥٨بشأن رسوم وأوضاع التراخيص .
- الفرار رقم ٦٣٥لسنة١٩٦٨بشأن مواصفات العربات للبائع الجائل .
- الفرار رقم ٧٠٧لسنة١٩٦٨بشأن السلع المحظور على البائع الجائل بيعها.

إلى أن تم إصدار القرار رقم ٢٠٢لسنة ١٩٨٣بشأن إيقاف منح التراخيص للباعة الجائلين عموماً.

وبالرغم من أن القرار رقم ٩١٨لسنة١٩٩٨ بشأن التيسير للحصول على تراخيص للباعة الجائلين إلا أن الجهات التنفيذية أحجمت عن تنفيذ العربة النموذجية تمسكاً بالقرار رقم ٢٠٢[١٥](سارا لوزا٢٠١٣م،ص:٤).

والمجتمع البورسعيدي نظراً لظروفه الخاصة ومروره بمرحلة الانفتاح لا يجد حل سريع أمامه للبطالة ومحدودية الدخل سوى العمل كبائع جائل ولكن في ظل التغيرات الجديدة ومع إلغاء المنطقة الحرة وركود التجارة ببورسعيد ينبغي إعادة النظر تجاه تلك الفئة.

١- وصف مجتمع الباعة الجائلين :-

بالنسبة للتوزيع العمري كانت أعلي نسبة تقع في الفئة العمرية من (٣٥-٤٠) وكانت نسبتها ٦٦.٧% اما فيما يتعلق بالعمل كانت أعلى نسبة للبائع الجائل فقط حيث مثلت نسبته

٧٧.٨% أما بخصوص الحالة الاجتماعية كانت أعلى نسبة للأعزب ونسبته ٨٨.٩% وأخيرا بالنسبة للحالة التعليمية كانت أعلى نسبة ٦٦.٧%. حيث ان (ن= ٣٠).

ويعكس ذلك بعض خصائص العمل في القطاع غير الرسمي الذي حاولت الباحثة التعرف عليه من خلال مجموعة من المؤشرات بدليل الملاحظة لمجتمع الدراسة حيث ركزت على ثلاث شوارع رئيسية يرتكز فيها أغلبية الباعة الجائلين للأقمشة والملابس وكذلك الصيني وهى الثلاثيني – التجاري – الحميدى وكانت عدد المرات كافية لملاحظة تلك الخصائص وكان أهمها على التوالي والتي لم تتأثر بوجود الملاحظ هي:-

a) أنها أنشطة تمارس على الأرصفة ، عربات اليد ، التجول ببضاعته يحملها في شنطة أو كرتونه.

b) أنشطة لا تحتاج إلى (خبرة- مهارة – رأس مال).

c) أنشطة عشوائية غير منظمة .

d) يستوعب هذا القطاع عدداً كبيراً من العاطلين وأصحاب الدخل المحدود بالرغم أن مستوى الدخل غير ثابت.

e) القطاع غير الرسمي يحقق فرص عمل تخفف العبء عن الدولة إلا أنه يسيء لجمال الشارع ، يحرم المشاة من حقهم في الطريق ، يعيق حركة المرور.

وتعكس تلك الخصائص رؤية مشكلة الدراسة للقطاع غير الرسمي كإحدى آليات الفقراء لإيجاد فرصة عمل أو وسيلة لزيادة الدخل كما تهدف إلى تقنين هذا القطاع بصورة مرضية للباعة وكذلك تحقق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال حصر وتصنيف تلك التخصصات وإعادة تأهيلها بصورة تتفق واحتياجات سوق العمل أو على الأقل تقننها بصورة مرضية للمجتمع مع الوضع في الحسبان أن العمل كبائع جائل ليس لديه أي التزامات تجاه المجتمع.

٢-وصف الخصائص الديموجرافية للقيادات الرسمية:

حيث بينت الدراسة أن عدد الذكور اكثر من عدد الإناث حيث بلغت نسبة الذكور ٥٨%وبلغت نسبة الإناث ٤٢%.كما بينت أن غالبية مجتمع الدراسة من القيادات الرسمية يقعون في المرحلة العمرية من (٥٠فأكثر) سنة بنسبة٥٤% ويتفق ذلك مع الواقع حيث أن غالبية مجتمع الدراسة من المديرين.اما بالنسبة للحالة الاجتماعية اتضح أن النسبة الأعلى من المتزوجين حيث تصل إلي ٨٦%. اما فيما يتعلق بالمؤهل نرى أن أعلى نسبة من الحاصلين على مؤهل عالي تصل إلى ٦٤% وبالنسبة للعمل فأعلى نسبة يمثلها العاملين بالقطاع الحكومي وتصل إلى ٩٢%.حيث (ن= ١٠٠).

العرض الجدولى التحليلي للبيانات المتعلقة بالوحدات غير الأساسية:-

١-عرض ومناقشة نتائج استبيان القيادات الرسمية

- **العوامل التي تؤدى إلى وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسميه.**

جدول رقم (١) توزيع القيادات الرسمية حسب(عوامل وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية)

	عوامل وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (الباعة الجائلين)	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	انخفاض أجور الموظفين	٧٢	٧٢	٢١	٢١	٧	٧	٢٦٥	٨٨.٣	٣
٢	عدم وجود مهارات بشرية تتناسب مع حاجات سوق العمل	٣٧	٣٧	٤١	٤١	٢٢	٢٢	٢١٥	٧١.٧	١٢
٣	إهمال الطبقات الهامشية تشريعياً	٦٧	٦٧	٢٢	٢٢	١١	١١	٢٥٦	٨٥.٣	٥
٤	إهمال الطبقات الهامشية خدمياً	٦٢	٦٢	٢٧	٢٧	١١	١١	٢٥١	٨٣.٧	٦

٥	ارتفاع معدلات البطالة	٨٨	٨٨	٧	٧	٥	٥	٢٨٣	٩٤.٣	١
٦	الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين العرض والطلب	٥٥	٥٥	٢٩	٢٩	١٦	١٦	٢٣٩	٧٩.٧	٨
٧	الارتفاع المستمر في أسعار السلع	٧١	٧١	١٥	١٥	١٤	١٤	٢٥٧	٨٥.٧	٤
٨	انخفاض مستوي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن	٥١	٥١	٣٢	٣٢	١٧	١٧	٢٣٤	٧٨.٠	١٠
٩	ارتفاع معدلات الضرائب للأنشطة الاقتصادية الرسمية	٥٠	٥٠	٣٧	٣٧	١٣	١٣	٢٣٧	٧٩.٠	٩
١٠	انتشار معدلات الفقر	٧٧	٧٧	١٧	١٧	٦	٦	٢٧١	٩٠.٣	٢
١١	انتشار ثقافة الاستهلاك	٥٤	٥٤	٣٣	٣٣	١٣	١٣	٢٤١	٨٠.٣	٧
١٢	لا يوجد وعى بضوابط الانفتاح العالمي	٥٥	٥٥	٢٩	٢٩	١٦	١٦	٢٣٩	٧٩.٧	٨
١٣	الشراكة الدولية غير المتكافئة	٤١	٤١	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢١٥	٧١.٧	١٢
١٤	أهداف التنمية غير مرتبطة بحاجات المجتمع الحقيقة	٥٣	٥٣	٢٨	٢٨	١٩	١٩	٢٣٤	٧٨.٠	١٠
١٥	أهداف التنمية غير المرتبطة بالمهارات البشرية المتوفرة	٤٦	٤٦	٣٦	٣٦	١٨	١٨	٢٢٨	٧٦.٠	١١

س/ = ٣٦.٧٢ σ = ٥.٦٨

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (١):-

يتضح أن متوسط العوامل٣٦.٧٢ بانحراف معيارى٥.٦٨مما يدل أن غالبية مجتمع الدراسة اتفق على واقعية العوامل التي أدت لظهور الاقتصاد غير الرسمي وكانت مرتبة وفقا للوزن المرجح والمتوسط المرجح كالاتى:-

١- ارتفاع معدلات البطالة حيث أن الوزن المرجح ٢٨٣بمتوسط مرجح ٩٤.٣.

٢- انتشار معدلات الفقر حيث أن الوزن المرجح ٢٧١بمتوسط مرجح ٩٠.٣

٣- انخفاض أجور الموظفين حيث أن الوزن المرجح٢٦٥بمتوسط مرجح ٨٨.٣ ٤-الارتفاع المستمر في أسعار السلع ووزنهاالمرجح٢٧٥بمتوسط مرجح ٨٥.٧.

٥- إهمال الطبقات الهامشية تشريعياً ووزنها المرجح ٢٥٦بمتوسط مرجح ٨٥.٣

٦- إهمال الطبقات الهامشية خدميا ووزنها المرجح ٢٥١بمتوسط مرجح٨٣.٧

٧- انتشار ثقافة الاستهلاك ووزنها المرجح ٢٤١بمتوسط مرجح٨٠.٣

٨- الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين العرض والطلب ويتفق معها وجود وعى بضوابط الانفتاح العالمي بوزن مرجح ٢٣٩ومتوسط مرجح ٧٩.٧

٩- ارتفاع معدلات الضرائب للأنشطة الاقتصادية الرسمية ووزنها المرجح ٢٣٧بمتوسط مرجح ٧٩.٠

١٠- أهداف التنمية غير مرتبطة بحاجات المجتمع الحقيقة ، وانخفاض مستوي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن والوزن المرجح لكلاهما٢٣٤وبمتوسط مرجح ٧٨.٠

١١- أهداف التنمية غير المرتبطة بالمهارات البشرية المتوفرة ووزنها المرجح ٢٢٨ومتوسطها المرجح٧٦.٠

١٢- عدم وجود مهارات بشرية تتناسب مع حاجات سوق العمل هذا بالإضافة للشراكة الدولية غير المتكافئة ووزنهما المرجح ٢١٥ومتوسطهما المرجح ٧١.٧.

مما سبق عرضه بالجدول نرى أن هناك مجموعة من الضغوط والعوامل التي أدت لظهور الاقتصاد غير الرسمي كنتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة وتأثيرها على سوق العمل وعلى المواطن البسيط من ارتفاع معدلات البطالة كأهم عامل وصولا للآثار الجانبية للشراكة الدولية غير المتكافئة وهشاشة منتج النسق التعليمي من عدم وجود مهارات بشرية تتناسب واحتياجات سوق العمل مع الوضع في الحسبان أن التفاوت بين أهمية العوامل المؤثرة في وجود الاقتصاد غير الرسمي ليست بكبيرة مما يدل على أهمية وضعها كأحد المؤشرات التنموية لتسهم في توظيف الاقتصاد غير الرسمي كمتغير في التنمية المستدامة وهذا يؤكد الفرض الثاني الذي مؤداه وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين ممارسي الاقتصاد غير الرسمي (الظل) وتحقيق التنمية المستدامه في مجتمع الدراسة من خلال المتغيرات التالية:

١-الاقتصاد غير الرسمي وتوفير فرص عمل جديدة .

٢-الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الدخل .

وهذا يتفق مع دراسة كل من .**Goodwen ، Fitzmaurice**

- **حاجات ومشكلات الباعة الجائلين:-**

جدول رقم (٢) توزيع القيادات الرسمية حسب (حاجات البائع الجائل) ن=١٠٠

م	حاجات الباعة الجائلين	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	احتياج البائع الجائل إلي تأمين صحي	٩٢	٩٢	٤	٤	٤	٤	٢٨٨	٩٦.٠	١
٢	احتياج البائع الجائل إلي تأمين اجتماعي	٨٨	٨٨	٩	٩	٣	٣	٢٨٥	٩٥.٠	٢
٣	احتياج البائع الجائل إلي سند شرعي يحميه	٨٣	٨٣	١١	١١	٦	٦	٢٧٧	٩٢.٣	٣
٤	احتياج البائع الجائل إلي نقابة تحدد حقوقه وواجباته تجاه المجتمع	٨٢	٨٢	٨	٨	١٠	١٠	٢٧٢	٩٠.٧	٤
٥	احتياج البائع الجائل إلي تشريعات تنظم علاقته بالمجتمع	٧٤	٧٤	١٩	١٩	٧	٧	٢٦٧	٨٩.٠	٥
٦	احتياج البائع الجائل إلي حمايته من السوق السوداء	٦٣	٦٣	٢٢	٢٢	١٥	١٥	٢٤٨	٨٢.٧	٧
٧	احتياج البائع الجائل إلي الشعور بالأمن بدلا من المطاردة المستمرة من شرطة المرافق	٨٨	٨٨	٩	٩	٣	٣	٢٨٥	٩٥.٠	٢
٨	احتياج البائع الجائل إلي مؤسسة تكون مسئولة عنه وتوجهه	٦٩	٦٩	٢٥	٢٥	٦	٦	٢٦٣	٨٧.٧	٦
٩	احتياج البائع الجائل إلي المشاركة في التخطيط من أجل التنمية كأحد الفئات الهامشية التي لا توضع في الحسبان عند وضع الخطة	٦٢	٦٢	٢٦	٢٦	١٢	١٢	١٩٠	٦٣.٣	٨

س/ = ٢٤.٣٥ **σ = ٣.٢٤**

يشير الجدول رقم (٢):-إلى وجود متوسط للحاجات يصل إلى ٢٤.٣٥بانحراف معياري يصل إلى ٣.٢٤ وهذا يرجع إلى إلحاح تلك الحاجات للباعة الجائلين كما هي مرتبة بالجدول وفقا للوزن المرجح والمتوسط المرجح كالاتى:-

- احتياج البائع الجائل إلي تأمين صحي.
- احتياج البائع الجائل إلي تأمين اجتماعي، احتياج البائع الجائل إلي الشعور بالأمن بدلاً من المطاردة المستمرة من شرطة المرافق.
- احتياج البائع الجائل إلي سند شرعي يحميه.
- احتياج البائع الجائل إلي نقابة تحدد حقوقه وواجباته تجاه المجتمع.
- احتياج البائع الجائل إلي تشريعات تنظم علاقته بالمجتمع.
- احتياج البائع الجائل إلي مؤسسة تكون مسئولة عنه وتوجهه.
- احتياج البائع الجائل إلي حمايته من السوق السوداء.
- احتياج البائع الجائل إلي المشاركة في التنمية كأحد الفئات الهامشية التي لا توضع في الحسبان عند وضع الخطة. وهذا ما يتفق مع دراسة كل من : جابر محمد عبد الجواد، **Browne. Katherine**

جدول رقم (٣) توزيع القيادات الرسمية حسب (مشكلات البائع الجائل) ن=١٠٠

م	مشكلات الباعة الجائلين	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صعوبة الحصول علي السلع	٣٠	٣٠	٤٥	٤٥	٢٥	٢٥	٢٠٥	٦٨.٣	٧
٢	تعرضهم لاستغلال تاجر الجملة أو المورد	٥٢	٥٢	٢٨	٢٨	٢٠	٢٠	٢٣٢	٧٧.٣	٦
٣	يحقق مستوي دخل غير ثابت	٦٣	٦٣	٣١	٣١	٦	٦	٢٥٧	٨٥.٧	٤
٤	يتعرض لفترات بطالة لا يجد معها ما ينفقه علي أسرته	٦٦	٦٦	٢٠	٢٠	١٤	١٤	٢٥٢	٨٤.٠	٥
٥	عدم تمتعهم بالتأمين الاجتماعي	٧٨	٧٨	١٣	١٣	٩	٩	٢٦٩	٨٩.٧	٣
٦	مهدد ين بشكل مستمر من شرطة المرافق	٨٥	٨٥	١٢	١٢	٣	٣	٢٨٢	٩٤.٠	١
٧	عدم تمتعهم بالتامين الصحي	٨٥	٨٥	٤	٤	١١	١١	٢٧٤	٩١.٣	٢

س/=١٧.٧١ **σ = ٣.٠**

يشير الجدول رقم (٣): إلى وجود متوسط للمشكلات يصل إلى ١٧.٧١بانحراف معياري يصل إلى٣.٠ وهذا يرجع إلى إلحاح تلك المشكلات للباعة الجائلين كما هي مرتبة بالجدول وفقا للوزن المرجح والمتوسط المرجح :-

- التهديد بشكل مستمر من شرطة المرافق.
- عدم تمتعهم بالتامين الصحي. - عدم تمتعهم بالتأمين الاجتماعي. - يحقق مستوي دخل غير ثابت.
- صعوبة الحصول علي سلعة - يتعرض لفترات بطالة لا يجد معها ما ينفقه علي أسرته
- تعرضهم لاستغلال تاجر الجملة أو المورد .

وتعكس تلك المشكلات قسوة الظروف الحياتية التي يضطر المواطن اللجوء إليها هروباً من الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية وعجز الحكومة وحدها على مواجهة تلك المشكلات وهذا يتطلب أولا الاعتراف بتلك الفئة وحقها في الحياة الكريمة ووضع التشريعات التي تقنن علاقاتهم بالمجتمع ووضع مقترحات الحلول لتلك المشكلات في أجندة صانع القرار كأحد المؤشرات التي تسهم في صناعة قرار يحقق الإشباع لحاجات سائر فئات المجتمع ويدعم عجلة التنمية وهذا لا يتحقق إلا بتفعيل دور المجتمع المدني وخاصة في المحليات كما أشارت **دراسة روزا نيفز ٢٠١٣** إلى تأثير برامج الاتحاد الفيدرالي للرعاية الاجتماعية للنساء الفقيرات وأسرهم مؤكدة على دور الدولة في تحقيق الرفاهية الحديثة بالمفهوم العالمي ودعم قيم الإصلاح وقيم العمل المستقل عن الحكومة لتوفير فرص عمل جديدة وإشباع الحاجات الأساسية في ظل الاقتصاد غير الرسمي اعترافا منها بأهمية هذا القطاع ودوره في حل المشكلات وإشباع الحاجات المختلفة للفقراء والفئات المهشمة. .

جدول رقم (٤) توزيع القيادات الرسمية حسب (مقترحات الحلول للمشكلات) ن=١٠٠

م	المقترحات لحلول مشكلات الباعة الجائلين	ك	%
١	انشأ مؤسسات تتبنى مشكلاتهم وتكون مسئولة عنهم	٢١	٢٢.١
٢	دمج الباعة الجائلين بخطة التنمية	٩	٩.٥
٣	انشأ أسواق مفتوحة تناسب احتياجاتهم	٢٨	٢٩.٥
٤	تصميم برامج تعيد تأهيلهم لسوق العمل	٩	٩.٥
٥	استخراج تراخيص مؤقتة تجدد سنويا	٨	٨.٤
٦	شمول الباعة الجائلين بالخدمات التأمينية	٢٠	٢١.٠
	المجموع	٩٥	١٠٠

بالنظر إلى الجدول رقم(٤): نرى أن القيادات الرسمية اقترحت مجموعة من الحلول للمشكلات السالف ذكرها وهى وفقا لترتيب الجدول كالتالي:-

- إنشاء أسواق مفتوحة تناسب احتياجاتهم وكانت أعلى نسبة وهى٢٩.٥%
- إنشاء مؤسسات تتبنى مشكلاتهم وتكون مسئولة عنهم ونسبتها٢٢.١%
- شمول الباعة الجائلين بالخدمات التأمينية ونسبتها٢١.٠%
- دمج الباعة الجائلين بخطة التنمية ونسبتها ٩.٥%ونفس النسبة لتصميم برامج تعيد تأهيلهم لسوق العمل.
- استخراج تراخيص مؤقتة تجدد سنويا ونسبتها٨.٤%

ويعكس ذلك ضرورة إحساس الباعة الجائلين بالاستقرار والدعم من المجتمع وشعورهم بأن القرار نابع منهم وليس مفروضاً عليهم وهذا ما تسعى إليه المشاركة في تحقيق التنمية المستدامه.

جدول رقم (٥) توزيع القيادات الرسمية حسب (الجهات المسئولة عن التنفيذ) ن١٠٠

م	الجهات المسئولة عن تنفيذ المقترحات	ك	%
١	**المجالس المحلية**	٣١	٣٣.٧
٢	**جمعيات رجال الأعمال**	٢٣	٢٥.١
٣	**منظمات حقوق الإنسان**	٤	٤.٣
٤	**الغرفة التجارية**	٧	٧.٦
٥	**الدولة بوزاراتها المعنية**	٢٢	٢٣.٩
٦	**كل ما سبق**	٥	٥.٤
	المجموع	٩٢	١٠٠

يشير الجدول رقم (٥): إلى الجهات المسئولة عن تنفيذ مقترحات الحلول لمشكلات الباعة الجائلين من وجهة نظر القيادات الرسمية وكانت كما يلي:-

المجالس الشعبية المحلية في مقدمة الجهات المقترحة حيث كانت أعلى نسبة تصل إلى ٣٣.٧%وتليها جمعيات رجال الأعمال حيث تصل نسبتها الى٢٥%ويلي ذلك الدولة بوزارتها المعنية وتصل نسبتها الى٢٢.٩%ويتفق ذلك مع الواقع حيث أن غالبية مجتمع الدراسة من القيادات الرسمية المحلية تدعو لضرورة مشاركة المحليات و رجال الأعمال وغيرها في التصدي للمشكلات التي تعوق التنمية بالتنسيق مع دور الدولة حرصاً على دعم عجلة التنمية.اما فيما يتعلق بأقل نسبة وكانت لدور المنظمات الدولية كمنظمات حقوق الإنسان

وتصل نسبتها إلى ٤.٣%وهذا يشير إلى أن دور المنظمات الدولية بالعالم الثالث غير موجهه للحاجات الفعلية للعالم الثالث وينبغي هنا الالتفات لتلك القضية حتى لا تزيد الفجوة بين أهداف التنمية والحاجات الفعلية للتنمية والدليل على ذلك **تجربة سارة لوزا** مع بائعي أطعمة الشارع ٢٠٠٣بمدينة المنيا وحى روض الفرج وحى مصر القديمة بالقاهرة والتي لم تستثمر إلا بدور لا يتعدى دور الجمعية الاستهلاكية في توفير السلع لبائعي أطعمة الشارع مع بعض المساهمات البسيطة برحلات الحج والعمرة لتلك الفئة.وذلك يتفق مع دراسة جابر محمد عبد الجواد ٢٠١٥م.

جدول رقم(٦) توزيع القيادات الرسمية حسب (استراتيجيات التنمية المستدامة) ن=١٠٠

م	إستراتيجية التنمية المستدامه	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ربط احتياجات الباعة الجائلين بمتطلبات التنمية	٦٦	٦٦	٢٥	٢٥	٩	٩	٢٥٧	٨٥.٧	١٠
٢	المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامه	٤١	٤١	٣٨	٣٨	٢١	٢١	٢٢٠	٧٣.٣	١٢
٣	صنع السياسات التنموية التي تحقق أهداف الباعة الجائلين	٦٣	٦٣	٢٧	٢٧	١٠	١٠	٢٥٣	٨٤.٣	١١
٤	وضع برامج تدريبية تحسن وضع البائع الجائل	٧٠	٧٠	١٨	١٨	١٢	١٢	٢٥٨	٨٦.٠	٩
٥	وضع برامج تدريبية تحد من تفاقم أعداد الباعة الجائلين	٧٧	٧٧	١٣	١٣	١٠	١٠	٢٦٧	٨٩.٠	٨
٦	وضع برامج تدريبية تعيد تأهيل الباعة الجائلين لاحتياجات سوق العمل	٧٩	٧٩	١٣	١٣	٨	٨	٢٧١	٩٠.٣	٦
٧	تحديد أولويات الحلول لمشكلات الباعة الجائلين	٨٢	٨٢	١٥	١٥	٣	٣	٢٧٩	٩٣.٠	٣
٨	الاتصال الفعال بالباعة الجائلين	٧٦	٧٦	٢١	٢١	٣	٣	٢٧٣	٩١.٠	٥

٩	إعادة الثقة بين الحكومة والباعة الجائلين	٨٦	٨٦	١٢	١٢	٢	٢	٢٨٤	٩٤.٧	٢
١٠	تحديد حقوق الباعة الجائلين في الخدمات الاجتماعية	٨١	٨١	١٦	١٦	٣	٣	٢٧٨	٩٢.٧	٤
١١	تحديد حقوق الباعة في التشريعات التي تنظم علاقاتهم بالمجتمع	٧٧	٧٧	١٤	١٤	٩	٩	٢٦٨	٨٩.٣	٧
١٢	تحديد حقوق الباعة الجائلين في الخدمات الصحية	٨٩	٨٩	٨	٨	٣	٣	٢٨٦	٩٥.٣	١

س/ =٣١.٩٤ **σ = ٤.٠**

يبين الجدول رقم (٦): أن لاستراتيجيات التنمية المستدامه وجود حيوي حيث أن متوسطها يصل إلى ٣١.٩٤ بانحراف معياري يصل إلى ٤.٠وهذا يرجع إلى أن التخطيط للتنمية المستدامه للباعة الجائلين يحتاج مجموعة من الاستراتيجيات كما هي مرتبة بالجدول وفقا للوزن المرجح والمتوسط المرجح:-

- تحديد حقوق الباعة الجائلين في الخدمات الصحية بوزن مرجح ٢٨٦ومتوسط مرجح ٩٥.٣ .
- إعادة الثقة بين الحكومة والباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٨٤ومتوسط مرجح ٩٤.٧ .
- تحديد أولويات الحلول لمشكلات الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٧٩ومتوسط مرجح ٩٣.٠.
- تحديد حقوق الباعة الجائلين في الخدمات الاجتماعية بوزن مرجح ٢٧٨ومتوسط مرجح ٩٢.٧ .
- الاتصال الفعال بالباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٧٣ومتوسط مرجح ٩١.٠.
- وضع برامج تدريبية تعيد تأهيل الباعة الجائلين لاحتياجات سوق العمل بوزن مرجح ٢٧١ومتوسط مرجح ٩٠.٣.
- تحديد حقوق الباعة في التشريعات التي تنظم علاقاتهم بالمجتمع بوزن مرجح ٢٦٨ومتوسط مرجح ٨٩.٣ .

- وضع برامج تدريبية تحد من تفاقم أعداد الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٦٧ومتوسط مرجح ٨٩.٠ .
- وضع برامج تدريبية تحسن وضع البائع الجائل بوزن مرجح ٢٥٨ومتوسط مرجح ٨٦.٠
- ربط احتياجات الباعة الجائلين بمتطلبات التنمية المستدامه بوزن مرجح ٢٧٥ومتوسط مرجح ٨٥.٧ .
- صنع السياسات التنموية التي تحقق أهداف الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٥٣ومتوسط مرجح ٨٤.٣
- المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامه بوزن مرجح ٢٢٠ومتوسط مرجح ٧٣.٣.وهذا يتفق مع دراسة كل من : منال حسين عبد الرازق،Keating, John

جدول رقم (٧) توزيع القيادات الرسمية حسب (أساليب التنميه المستدامه) ن=١٠٠

م	أساليب التنمية المستدامه	أوافق		إلى حد ما		لااوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	مؤتمرات محلية للقيادات الرسمية والطبيعية	٧٥	٧٥	١٤	١٤	١١	١١	٢٦٤	٨٨.٠	٦
٢	مسوح اجتماعية تحدد احتياجات ومشكلات الباعة الجائلين	٧٩	٧٩	١٨	١٨	٣	٣	٢٧٦	٩٢.٠	١
٣	تفعيل دور إدارات التخطيط على المستوى المحلى	٧٧	٧٧	١٦	١٦	٧	٧	٢٧٠	٩٠.٠	٣
٤	تفعيل دور المجلس الشعبي المحلى لمسانده الباعة الجائلين	٧٥	٧٥	١٦	١٦	٩	٩	٢٦٦	٨٨.٧	٥
٥	ندوات توعية تسهم في إعادة الثقة بالقائمين على صناعة القرار	٦٨	٦٨	٢١	٢١	١١	١١	٢٥٧	٨٥.٧	٧
٦	تشجيع الجمعيات الأهلية لتبني قضايا ومشكلات الباعة الجائلين	٧٨	٧٨	١٧	١٧	٥	٥	٢٧٣	٩١.٠	٢

٧	الحوار مع الشخصيات الهامة وإقناعهم بضرورة الاهتمام بتلك الفئة	٧٣	٧٣	٢١	٢١	٦	٦	٢٦٧	٨٩.٠	٤
٨	الاستفادة من جماعات الضغط في توصيل أفكار وحاجات الباعة الجائلين لصانع القرار	٥٥	٥٥	٣٠	٣٠	١٥	١٥	٢٤٠	٨٠.٠	٩
٩	تحديد دور القيادات غير الرسمية في المشاركة لوضع خطط تنموية تشمل الباعة الجائلين	٦٣	٦٣	٢٩	٢٩	٨	٨	٢٥٥	٨٥.٠	٨

س/ =٢٣.٦٨ **σ = ٣.٦٠**

بالنظر إلى الجدول رقم (٧): يتضح أساليب التنمية المستدامه وترتيبها كما أن المتوسط الحسابي يوضح ارتباط الأساليب بدرجة كبيروهو٢٣.٦٨ كما أن الانحراف المعياري يقدر بـ ٣.٦٠ويوضح الجدول أهمية الأساليب وفقا لترتيبها وكانت أعلى نسبة هي المسوح الاجتماعية التي تحدد احتياجات ومشكلات الباعة الجائلين ووزنها المرجح ٢٧٦ومتوسطها المرجح ٩٢.٠ويليها تشجيع الجمعيات الأهلية لتبني قضايا ومشكلات الباعة الجائلين ووزنها المرجح ٢٧٣بمتوسط مرجح ٩١.٠ويليها تفعيل دور إدارات التخطيط على المستوى المحلى ووزنها المرجح ٢٧٠ومتوسطها٩٠.٠ في حين أن اقل وزن مرجح ٢٤٠ ومتوسطه المرجح ٨٠.٠ للاستفادة من جماعات الضغط في توصيل أفكار وحاجات الباعة الجائلين لصانع القرار.وهذا ما يتفق مع دراسة كل من : محمد كنفوش، جابر عبد الجواد.

جدول رقم (٨) توزيع القيادات الرسمية حسب دور الهيئات التنموية في وضع البرامج التنمويه للباعة الجائلين ن= ١٠٠

م	الدور	التكرار	النسبة
١	دراسة تحدد احتياجات الباعة الجائلين	٣٠	٣٠
٢	تحديد أماكن خاصة بالباعة الجائلين في نطاق تواجدهم	٨	٨
٣	تحديد شكل الباعة الجائلين يتناسب مع الشكل الجمالي للشارع	٧	٧
٤	تحديد برامج تعيد تأهيل الباعة الجائلين لتخصصات يحتاج إليها سوق العمل	١٠	١٠

٥	تحديد مؤسسات تكون مسئولة عن رعاية تلك الفئة	١٥	١٥
٦	وضع قوانين تحميهم من شرطة المرافق	٣٠	٣٠
	المجموع		%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨): ترتيب دور الهيئات التنمويه في وضع خطط وبرامج تنموية تهتم بالباعة الجائلين وكانت أعلي نسبة٣٠% لدورين هما دراسة تحدد احتياجات الباعة الجائلين ووضع قوانين تحميهم من شرطة المرافق ثم تحديد مؤسسات تكون مسئولة عن رعاية تلك الفئةونسبتها١٥% وأقل نسبة لتحديد شكل الباعة الجائلين بما يتناسب مع الشكل الجمالي للشارع ونسبتها ٧%،وتحديد أماكن خاصة بالباعة في نطاق تواجدهم ونسبتها ٨%حيث تشير أعلي نسبة إلى أن دور الهيئات غير قاصر على التصدي لمشكلات الباعة فقط بل يهدف إلى الحد من تزايد أعداد الباعة الجائلين محاولين إعادة تأهيلهم لسوق العمل والحد من مدخلات هذا القطاع أما أقل نسبة تشير إلى الاعتراف بالباعة ووضعهم بصورة تناسب المجتمع حتى يسهل تقبلهم واستثمارهم لصالح المجتمع.كما تشير تلك النتائج لدور الهيئات في التنسيق بين الحكومة والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في التصدي لمشكلات الباعة الجائلين.

جدول رقم (٩) توزيع القيادات الرسمية حسب مقترحات تفعيل دور هيئات التخطيط لوضع برامج تنموية تهتم بالباعة الجائلين

م	المقترحات	ك	%
١	حصرا لباعة الجائلين وتصنيفهم	٣٤	٢١.٩
٢	حصر لاحتياجات سوق العمل	٣٠	١٩.٤
٣	إعداد برامج تناسب الاحتياجات الفعلية المقترحة من مجتمع الحاجة	٣٥	٢٢.٦
٤	التقويم المرحلي لتنفيذ هذه البرامج	٢٥	١٦.١
٥	التنسيق بين الجهود التطوعية تجاه تلك الفئة	٣١	٢٠.٠
	المجموع	١٥٥	%١٠٠

يشير الجدول رقم (٩): لمقترحات القيادات الرسمية لتفعيل دور الهيئات التنمويه وكانت أهم المقترحات إعداد برامج تناسب الاحتياجات الفعلية المقترحة من مجتمع الحاجة وكانت نسبته٢٢.٦%ويلي ذلك حصر الباعة الجائلين وتصنيفهم وتصل إلى ٢١.٩% أما أقل نسبة كانت للتقويم المرحلي لتنفيذ البرامج وذلك لرفض ثقافة التقويم بالرغم من أن التقويم هو صمام الأمان لنجاح أي برنامج أو خطة ولكن لازال العالم الثالث يخشي الاعتراف بأخطائه والسعي لتعديلها ولذا نحتاج لبرامج تثقيفية تحث القائمين على التخطيط والتنفيذ والتنميه على أهمية تفعيل التقويم في كل مراحل التخطيط والتنفيذ لتحقيق التنمية المستدامه. وهذا ما يتفق مع دراسة محمد كنفوش ٢٠١٥م.

جدول (١٠) توزيع القيادات الرسمية حسب مساهمات الباعة الجائلين في التخطيط للتنمية ن=١٠٠

م	مساهمات الباعة الجائلين	ك	%
١	التعبير عن احتياجاتهم بمصداقية	٢٧	٢٢.٧
٢	الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونية	١٢	١٠.١
٣	المبادرة بطرح الحلول من وجهة نظرهم	٣٥	٢٩.٤
٤	استثمار البرامج التدريبية لتفهم موقف الحكومة والتعرف على بدائل الحلول المتاحة.	٤٥	٣٧.٨
	المجموع	١١٩	%١٠٠

يبين الجدول السابق :-أن مساهمات الباعة الجائلين في تحقيق التنميه المستدامه تبدأ باستثمار البرامج التدريبية لتفهم موقف الحكومة والتعرف على بدائل الحلول المتاحة ونسبتها٣٧.٨%ثم المبادرة بطرح الحلول من وجهة نظرهم وتصل نسبتها إلى٢٩.٤% أما أقل نسبة تتمثل في الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونيةوقدرها١٠.١%، وهذا يتفق مع دراسة جابر محمد عبد الجواد ٢٠١٥م.

جدول (١١)(توزيع القيادات الرسمية حسب (وسائل النهوض بالقطاع غير الرسمي) ن=١٠٠

م	وسائل النهوض بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تطويع عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص العمل غير الرسمي	٦٠	٦٠	٢٥	٢٥	١٥	١٥	٢٤٥	٨١.٧	٦
٢	دعم تسويق المنتجات التي تنتجها المشروعات الصغيرة	٧٩	٧٩	١٧	١٧	٤	٤	٢٧٥	٩١.٧	٢
٣	التوصل إلي أسلوب مناسب لتحقيق الرعاية الاجتماعية للعاملين بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي	٧٨	٧٨	١٨	١٨	٤	٤	٢٧٠	٩٠.٠	٣
٤	وضع مؤسسات التمويل القواعد والإجراءات التي تتفق وظروف الاقتصاد غير الرسمي	٧١	٧١	٢٠	٢٠	٩	٩	٢٦٢	٨٧.٠	٥
٥	وضع الأنظمة اللازمة لتشجيع القطاع غير الرسمي علي التجديد والتجاوب مع المتغيرات التي تطرأ علي المجتمع	٧٣	٧٣	٢١	٢١	٦	٦	٢٦٧	٨٩.٠	٤
٦	تمكن السلطات العاملين بأنشطة القطاع الاقتصادي غير الرسمي من العمل في جو يسوده الأمن والأمان	٨٤	٨٤	١٢	١٢	٤	٤	٢٨٠	٩٣.٣	١

س/ =١٣.٤١ **σ = ٢.٠**

بالنظر إلى الجدول (١١): يتضح أن متوسط وسائل النهوض بالقطاع الاقتصادي غيرالرسمي١٣.٤١ بانحراف معياري٢.٠وهذا يؤكد التكامل بين وسائل النهوض بالقطاع غير الرسمي وكانت أعلى نسبة لتمكين سلطات العاملين بأنشطة القطاع الاقتصادي غير الرسمي من العمل في جو يسوده الأمن والأمان حيث أن وزنها المرجح٢٨٠بمتوسط٩٣.٣ويليها وفقا لترتيب الجدول:-

- دعم تسويق المنتجات التي تنتجها المشروعات الصغيرة.
- التوصل إلي أسلوب مناسب لتحقيق الرعاية الاجتماعية للعاملين بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي.
- وضع الأنظمة اللازمة لتشجيع القطاع غير الرسمي علي التجديد والتجاوب مع المتغيرات التي تطرأ علي المجتمع.

- وضع مؤسسات التمويل القواعد والإجراءات التي تتفق وظروف الاقتصاد غير الرسمي.
- تطويع عملية التدريب وتنمية المهارات بما يتفق مع خصائص العمل غير الرسمي.

ويعكس ذلك إمكانية النهوض بالقطاع غير الرسمي للخروج من المركزية وتوسيع القاعدة الإنتاجية ومواكبة التغيرات العالمية باستثمار القطاع غير الرسمي بصورة تدعم التنمية المستدامه وتقنن القطاع غير الرسمي بصورة تيسر دمجه بالقطاع الرسمي بمراعاة خصوصية القطاع غير الرسمي والتعامل بمرونة مع مكوناته وتقديم الخدمات والإعفاءات مع تغيير نظرة راسمي السياسات والمجتمع لهذا القطاع كما حدث في بعض دول العالم كاندونيسيا وتركيا والصين واليابان وغيرهم من الدول التي تسعى جاهدة لاستثمار هذا القطاع وهذا يتفق مع دراسة Fitzmaurice.

جدول (١٢) توزيع القيادات الرسمية حسب سياسات النهوض بالقطاع غير الرسمي

م	السياسة المقترحة للنهوض بالقطاع غير الرسمي	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المرجح	المتوسط المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رعاية الباعة الجائلين	٨٢	٨٢	١٣	١٣	٥	٥	٢٦٧	٨٩.٠	٥
٢	إنشاء جمعيات أهلية تتولي رعاية الباعة الجائلين	٧٤	٧٤	٢١	٢١	٥	٥	٢٦٩	٨٩.٧	٤
٣	مساهمة رجال الأعمال في رعاية الباعة الجائلين	٦٤	٦٤	٢٤	٢٤	١٢	١٢	٢٥٢	٨٤.٠	١١
٤	تضافر جهود الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لإيجاد حل لهذه الفئة لإخضاعها للتأمينات	٨٦	٨٦	١٣	١٣	١	١	٢٨٥	٩٥.٠	٢
٥	دمج هذه العمالة بالقطاع الرسمي مرحلياً	٤٥	٤٥	٢٨	٢٨	٢٧	٢٧	٢١٨	٧٢.٧	١٣
٦	إنشاء قاعدة بيانات لحصر هذه العمالة	٨٨	٨٨	٩	٩	٣	٣	٢٨٥	٩٥.٠	٢
٧	تيسير إجراءات الانضمام لمظلة التأمينات	٨٨	٨٨	٩	٩	٣	٣	٢٨٥	٩٥.٠	٢

٨	محاولة تنظيم عمل الباعة الجائلين من خلال تراخيص مزاولة العمل	٩٠	٩٠	٧	٧	٧	٣	٢٨٧	٩٥.٧	١
٩	يتعين علي الحكومة اتخاذ سياسات تنموية تكفل تكافئ الفرص بين كافة القطاعات الاقتصادية	٧٣	٧٣	٢١	٢١	٦	٦	٢٦٧	٨٩.٠	٥
١٠	الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي إيجاد حل لمشكلة البطالة	٦٧	٦٧	٢٧	٢٧	٦	٦	٢٦١	٨٧.٠	٨
١١	الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي مساندة محدودي الدخل	٧٢	٧٢	٢١	٢١	٧	٧	٢٦٥	٨٨.٣	٦
١٢	الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي الحد من معدل الفقر	٦٧	٦٧	٢٩	٢٩	٤	٤	٢٦٣	٨٧.٧	٧
١٣	الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي المشروع علي الحد من الجريمة	٦٥	٦٥	٢٥	٢٥	١٠	١٠	٢٥٥	٨٥.٠	١٠
١٤	تيسير حملات إعلامية توضح السياسات الجديدة التي تحمي الباعة الجائلين وغيرهم من فئات الاقتصاد غير الرسمي المشروع	٧١	٧١	١٧	١٧	١٢	١٢	٢٥٩	٨٦.٣	٩
١٥	إعادة الثقة بين الحكومة والمواطنين	٨٤	٨٤	١٢	١٢	٤	٤	٢٨٠	٩٣.٣	٣
١٦	تيسير حملات إعلامية تعطي الحق للباعة الجائلين في المشاركة في التخطيط للتنمية	٦٠	٦٠	٢٦	٢٦	١٤	١٤	٢٤٦	٨٢.٠	١٢

س/ = ٤٢.٥٤ **σ = ٥.٣٦**

بالنظر إلى الجدول (١٢): اتضح أن متوسط سياسات النهوض بالاقتصاد غير الرسمي ٤٢.٥٤بانحراف معياري٥.٣٦وهذا يوضح ارتباط السياسات بالواقع المتمثل في مجتمع الدراسة.

ويشير الجدول إلى أعلي وزن مرجح لمحاولة تنظيم عمل الباعة الجائلين من خلال تراخيص مزاولة العمل وتصل إلى ٢٨٧بمتوسط٩٥.٧ويليها وفق ترتيب الأوزان المرجحة:-

- إنشاء قاعدة بيانات لحصر هذه العمالة وبنفس الوزن المرجح تيسير إجراءات الانضمام لمظلة التأمينات ،وتضافر جهود الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لإيجاد حل لهذه الفئة لإخضاعها للتأمينات ووزنهم المرجح ٢٨٥بمتوسط مرجح ٩٥.٠.
- إعادة الثقة بين الحكومة والمواطنين بوزن مرجح ٢٨٠ومتوسط٩٣.٣
- إنشاء جمعيات أهلية تتولي رعاية الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٦٩ومتوسط مرجح ٨٩.٧
- يتعين علي الحكومة اتخاذ سياسات تنموية تكفل تكافئ الفرص بين كافة القطاعات الاقتصادية – إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رعاية الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٦٧ومتوسط مرجح ٨٩.٠
- الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي مساندة محدودي الدخل بوزن مرجح ٢٦٥ومتوسط مرجح ٨٨.٣
- الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي الحد من معدل الفقر بوزن مرجح ٢٦٣ومتوسط مرجح ٨٧.٧
- الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي علي إيجاد حل لمشكلة البطالة بوزن مرجح ٢٦١ومتوسط مرجح ٨٧.٠
- تيسير حملات إعلامية توضح السياسات الجديدة التي تحمي الباعة الجائلين وغيرهم من فئات الاقتصاد غير الرسمي المشروع بوزن مرجح ٢٥٩ومتوسط مرجح ٨٦.٣
- الاعتراف بقدرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي المشروع علي الحد من الجريمة بوزن مرجح ٢٥٥ومتوسط مرجح ٨٥.٠
- مساهمة رجال الأعمال في رعاية الباعة الجائلين بوزن مرجح ٢٥٢ومتوسط مرجح ٨٤.٠
- تيسير حملات إعلامية تعطي الحق للباعة الجائلين في المشاركة في التخطيط للتنمية بوزن مرجح٢٤٦ومتوسط مرجح ٨٢.٠

- دمج هذه العمالة بالقطاع الرسمي مرحلياً بوزن مرجح٢١٨ومتوسط مرجح ٧٢.٢

وتعكس تلك الرؤية التركيز على مبدأ المشاركة في تحقيق التنمية المستدامه من كافة قطاعات المجتمع المختلفة وذلك لإظهار العمل الجماعي وتعظيمه بشأن رفع قدرات القطاع غير الرسمي وإتاحة الفرصة للعمل والتخلص من براثن البطالة في ظل سياسات واعية تتبناها الدولة وتشرف على القائمين بتنفيذها كما تسعى لتعديل سياسات استثمار العنصر البشرى المباشر كالتعليم والتدريب والتوظيف والإعلام وغير المباشر كسياسات الأجور والتشريعات وذلك للوصول إلى تحقيق حسن استخدام الموارد البشرية باعتبار أن رفع كفاءة استخدام العنصر البشرى هو أساس استراتيجيات التنمية وسياسات التقدم والنمو .

٣-العلاقة بين متغيرات الدراسة:-

يتضح من نتائج الدراسة الميدانية لمجتمع البحث وجود علاقة ارتباطية قوية بين متغيرات الدراسة وظهرت تلك العلاقة جلية في المصفوفة الارتباطية لمتغيرات الدراسة بالاستبيان المطبق على القيادات الرسمية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها وهذا يحقق صحة الفرض الثاني ويؤكد العلاقة بين متغيرات الدراسة اتفاق مجتمع البحث في العديد من الاستجابات التي تؤكد الترابط بين متغيرات الدراسة من خلال عرض لأوجه الاتفاق والاختلاف بين استجابات الوحدات الأساسية وغير الأساسية.

العوامل التي أدت لظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:

اتفاق القيادات الرسمية مع القيادات الطبيعية في تحديد أهم العوامل التي أدت لظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وكانت مرتبة كالآتي:-

١- ارتفاع معدلات البطالة. ٢- انتشار معدلات الفقر .

٣- انخفاض أجور الموظفين . ٤- الارتفاع المستمر في أسعار السلع.

ويستنبط من ذلك أن هناك مجموعة من الضغوط والعوامل التي أدت لظهور الاقتصاد غير الرسمي كنتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة وتأثيره على سوق العمل وعلى المواطن البسيط.

النتائج العامة للدراسة:-

١-أثبتت نتائج الدراسة وجود عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى ظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وانتشارها في الفترة الراهنة وهذا اتفق مع دراسة **Keating, John.**

٢-أكدت نتائج الدراسة وجود حاجات ومشكلات ملحة لدى الباعة الجائلين كأحد فئات الاقتصاد غير الرسمي المهملة تشريعياً وخدمياً بالرغم من إثبات بعض الدراسات السابقة نجاح بعض الدول في استثمار العاملين بالقطاع غير الرسمي لدعم عجلة التنمية نظراً لأن تلك الظاهرة عالمية ولكن تختلف معدلاتها وأسلوب التعامل معها من دولة لأخرى وهذا اتفق مع دراسة جابر محمد عبد الجواد.

٣-أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة التوعية بتعظيم الدور الاعلامى لإعادة الثقة بين الحكومة والأهالي وتحديد دور الهيئات الحكومية والأهلية المقترحة للتصدي لمشكلات الباعة الجائلين وتوفير الخدمات الاجتماعية والتشريعية بأسلوب ملموس يستشعره المستفيدون كما حددت دور الجمعيات الأهلية في التنسيق بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني وتفعيل دور المحليات وهذا اختلف مع جميع الدراسات السابقة.

٤- توصلت نتائج الدراسة لتحديد دور كلا من الدولة والقيادات الرسمية المحلية والخبراء والقيادات الطبيعية وجماعات الضغط والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة (الباعة الجائلين) في المشاركة في صناعة القرار وهذا اتفق مع دراسة **Fitzmaurice** .

٥- تشير نتائج الدراسة لضرورة توجيه القرار خدمياً وإنتاجياً ليتحقق التخطيط للتنمية المستدامه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التخطيطية التي تعتمد على التكامل بين عناصر التخطيط وتفعيل دور المتابعة والرقابة الشعبية على التنفيذ لضمان جدية القرار وفاعليته.

٦- يتضح من نتائج الدراسة أهمية الأساليب التخطيطية في تحقيق المشاركة بين أطراف التنمية مع ضرورة ابتكار أساليب غير تقليدية مع الباعة الجائلين بتفعيل دور إدارات

التخطيط على مستوى المحليات من خلال مسوح اجتماعية تحدد الحاجات والمشكلات وتفعيل دور المحليات لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تفيد في الحصر والتصنيف لإعادة التأهيل وهذا اتفق مع دراسة كل من :**Goodwin** ، **Browne.Katherine** .

٧- بالنظر لنتائج الدراسة نجد أنها وضعت مؤشرات ووسائل للنهوض بالقطاع غير الرسمي بصفة عامة والباعة الجائلين بصفة خاصة في ظل تحقيق التكامل بين الأنساق الفرعية بالمجتمع محققة مبادئ التبادلية بين تلك الأنساق وصولا للدمج بين القطاع الرسمي وغير الرسمي مستهدفين التنمية وهذا اختلف مع جميع الدراسات السابقة.

٨- تشير الدراسة إلى أن التخطيط للتنمية لن يتحقق إلا من خلال سياسات واعية تشمل الأنساق الاجتماعية والاقتصادية معاً بتعميق المشاركة وتوزيع الأعباء بين أطراف التنمية بعد الاعتراف بقدرة القطاع غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر والبطالة ودعم عجلة التنمية .

وبذلك تحققت أهداف الدراسة وأثبتت صحة الفرض الثاني، في حين حققت صحة الفرض الأول جزئيا نظراً لان معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة والخصائص الديموجرافية لمجتمع الدراسة كانت دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها مع (النوع – المؤهل – القيادة) وغير دالة مع باقي الخصائص الديموجرافية لمجتمع الدراسة .

مراجع الدراسة:

١- ايرين تنكر :تقييم جمعية ورعاية بائعي أطعمة الشارع بمدينة المنيا ،نموذج لتدعيم أنشطة الفقراء وزيادة قدراتهم ،مكتب مستشاري الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سباك) ،منحة مقدمة من مؤسسة فورد ٢٠٠٦.

٢- جابر محمد محمد عبد الجواد: قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعه حلوان ، عام ٢٠١٥م ،ص ٧٤.

٣- سارا لوزا :دور المؤسسات الحكومية والمدنية في تنظيم بائعي أطعمة الشارع ،الجمعية العلمية اللتعاونين المصريين ،سباك ،مايو ٢٠١٣،ص:٤.

٤- كرم محمد الجندي: عمليات الممارسة في طريقة العمل مع الجماعات ،القاهرة:مكتبة الزهراء ٢٠٠٩،ص:٥٠.

٥- محمد سليمان إبراهيم :متابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة في ظل قانون العمل الجديد رقم ١٢لسنة ٢٠١٣،الإدارة المركزية للتشغيل ،وزارة القوى العاملة والهجرة.

٦- محمد سيد احمد عبد القادر :الوضع القانوني للعاملين بالقطاع غير المنظم ،الإدارة المركزية للتشغيل ،وزارة القوى العاملة والهجرة.

٧- محمد شفيق :البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية ، اسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١٦،ص) ٢٠٢.

٨- محمد كنفوش ، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة ، رساله ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،جامعة سعد دحلب،الجزائر،تخصص ادارة اعمال، عام ٢٠١٥م ،ص ٦٢.

٩- منال حسين عبد الرازق (الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية) مجلة العلوم الانسانية: العدد ٤٥ عام ٢٠١٠م.ص ٦٧.

10- Babbie Earel : The basics of social research ,America ,2nd ed ,wads worth group , 2012, p(84).

11- Bannin, Christine L.,windous to market, exploring women strategies & supports as home – based traders in netro Manila,Dallousie University, Canada, 2016.

12- Bruno Lautier: L'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, Imprimerie Carne Daw, France, 2014.

13- Fitzmaurice, Particia: Government regulation, property rights& the informal Economy, P.H.D, Fordham University , New York, U.S., 2018.

14- Goodwen. Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development ،Tufts University 2017

15- Keating,Johnw:, Document view "Back to Document view Essay, soon the Hidden Economy, P.H.D, kan sasas, US, 2013.

16- Kockel MIIRich: Political Economy Every Day Culture & Change AcaseStudy of in formal & Regional Development in the west of Ireland, op .cit .